

مخاض دولة ومجتمع

الركود تحت عبارة «لا بد أن نفعل شيئاً» التي طرحها بعض حاضري الاجتماع على أنفسهم، فجاءت «العريضة المدنية» كحمم دافئة لهذا البركان الجياش!

يقول الصحافي الرائد والمحلل السياسي د. عبد الله مناع: «بعد هذا الاجتماع زرت في اليوم التالي الشيخ أحمد صلاح جمجوم وقلت له إن مداخلتك مثلت صفحة في ملف ولكننا يجب أن نفتح كل الملف». فرد عليه الجمجوم بأن مداخلته لم تأت من فراغ، ولكن سبقها خطاب وجهه للملك يطالب فيه بمجلس للشورى يمثل الشعب... أما ما يخص فتح «الملف»، فيجب أن تتسع الدائرة للتشاور. بعد ذلك... دعا الجمجوم الكاتب والناسخ محمد صلاح الدين (وهو معروف بميوله للإخوان المسلمين في مطلع شبابه على الأقل)، ودعا المناع صديقه المقرب محمد سعيد طيب المدير العام لشركة (تهامة) وأحد مؤسسيها لتتألف لجنة رباعية تفكر في كيفية «فتح الملف».

وبعدما اجتمعت اللجنة الرباعية، ولدت فكرة «العريضة المدنية» ووضعت خطوطها الرئيسة بشأن مضمونها وأهدافها، وكلف أعضاؤها محمد صلاح الدين بكتابة مسودتها الأولى. وبعد إنجاز المسودة عرضت العريضة على صديقين للمجموعة من باب التشاور كان منهم الكاتب الصحافي والمستشار القانوني محمد عمر العامودي الذي أبدى ملاحظاته ووقع على العريضة.

رواية محمد سعيد طيب تبدو مختلفة بعض الشيء حين يقول: «بعد لقاء الأمير نايف ولدت فكرة العريضة المدنية في منزل أحمد صلاح جمجوم بحضوره وحضوري إضافة إلى عبد الله مناع وإياد مدني (وزير الحج ثم وزير الثقافة والإعلام لاحقاً) ومحمد عمر العامودي ومحمد صلاح الدين (الذي كتب نص المسودة الأولى)... وفي ذلك الاجتماع اتفقنا على الخطوط الرئيسية للعريضة، ولكن كتابتها استتعت اجتماعات شبيهة يومية في مكنتي بشركة (تهامة) حضرها المناع وصلاح الدين ومدني والعامودي... وكنا نتشاور مع فهد العريفي (كاتب وإعلامي) في الرياض ومجموعة من رجال الأعمال هناك، الذين اتصلوا من التوقيع في اللحظة الأخيرة». ويؤكد الطيب أن مدني حضر أغلب اجتماعات (تهامة) من أجل فحص مسودة صلاح الدين وتنقيحها، وكانت مشاركته في العريضة كبيرة وفاعلة، وساهم كثيراً في التخفيف من حدة بعض عباراتها، ولكنه لم يوقع اعتراضاً على توقيع أحد الوجهاء على العريضة من منطلق أن هذا الوجه لا يتمتع بسابقة العمل العام، وبالتالي فإنه، أي (مدني)، لا يريد أن يربط اسمه باسم هذا الوجه!

ورغم المطالب العشرة التي اعتمدها العريضة، إلا أننا نتحدث بالدرجة الأولى عن المطالب التالية: النظام الأساسي للحكم، مجلس الشورى ونظام المناطق (المقاطعات). وحدثت هذه المطالب لأن النظام وعد بتحقيقها أكثر من مرة (وعد بذلك الملك فيصل حين تولى رئاسة مجلس الوزراء 1962 بعد سقوط الوزارة الشعبية التي رأسها الملك سعود، وأكد الفصل وعده، مرة أخرى، في خطاب مبايعته نهاية عام 1964، ثم ألف الملك خالد لجنة خاصة لدراسة الشورى وبقية الوعود برئاسة وزير الداخلية الأمير نايف وعضوية بعض الوزراء، منهم محمد إبراهيم مسعود وعبد الوهاب عبد الواسع وإبراهيم العنقري. كما جدد الملك فهد أيضاً هذه الوعود في حوار له مجلة «در شبيغل» الألمانية في بداية حكمه. وللأمانة فإن الشيخ أحمد صلاح جمجوم اقترح مطلباً آخر لم يوافق عليه شركاؤه في العريضة، وهو تأليف مجلس للعائلة الحاكمة ينظم شؤونها وأمورها (وقد تحققت هذه الفكرة عام 2000 بقرار من الملك فهد).

تم التوصل لصيغة العريضة النهائية بعد 14 مسودة، ثم حصر كتابتها الأسماء المقترحة للتوقيع وأرسلها محمد سعيد طيب بالفاكس إلى جمجوم للاطلاع والتشاور تحت عنوان خادع «أسماء الشخصيات المرشحة لحضور حفل اختتام جزء (تبارك) بمدارس تحفيظ القرآن» نظراً لرئاسة الجمجوم جمعية تحفيظ القرآن، وقد ضم الفاكس 47 اسماً معظمها من



الملك فهد بن عبد العزيز



الأمير نايف بن عبد العزيز

المنطقة الغربية وقع منهم 17 فقط على العريضة. أما الذين لم يوقعوا، إما من باب الاعتذار أو الاستبعاد أو لم يتسن الاتصال بهم من أصحاب العريضة، فمنهم مجموعة من الوزراء السابقين (أمثال: محمد عمر توفيق، حسين عرب، محمد المرشد الزغيبي، السيد حسن كتيبي، عبد الرحمن آل الشيخ) ومجموعة من الخبراء الاقتصاديين ورجال الأعمال (أمثال: صالح كامل، عبد العزيز العوهلي، عبد الله دحلان، وهيب بن زقر، عبد الرحمن فقيه، عبد العزيز الدخيل)، ومجموعة من الأدباء والصحافيين والمفكرين (أمثال: أحمد محمود، عبد الله الجفري، عصام خوقير، محمد رضا نصر الله، أسامة عبد الرحمن، محمود سفر، عبد الله أبو السمح).

والحديث عن رجل الأعمال البارز عبد الرحمن فقيه بحاجة إلى توضيح. فقد اشترط للتوقيع على العريضة أن تنحصر مطالبها في مجلس الشورى فقط، وكانت وجهة نظره تقوم على أنه إذا تحقق هذا المطلب فيمكن من خلال المجلس المنتظر تحقيق المطالب الأخرى. بالطبع لم يقبل طلب الفقيه من أصحاب العريضة، وبالتالي لم يظهر توقيع عليه!

وكان اللافت في قائمة الأسماء المرشحة خلوها من أي اسم من المنطقة الشرقية باستثناء محمد رضا نصر الله، ولكننا نلاحظ في قائمة الموقعين أكثر من اسم، منهم: شاكر عبد الله الشيخ (رئيس تحرير مجلة «الشرق» الأسبق)، عبد الرؤوف الغزال (صحافي)، علي الدميني (شاعر)، محمد العلي (شاعر ورئيس تحرير صحيفة «اليوم» الأسبق) وإسحاق الشيخ يعقوب (كاتب). ونلاحظ أيضاً أن أغلب الموقعين أتوا من خارج القائمة المقترحة أمثال: د. سعد الصويان، عبد الله الصيخان (شاعر)، عبد الله بن بخيت (صحافي)، عقل الباهلي (كاتب) والباحث المعروف د. مرزوق بن صنيطان وتركي الحمد أستاذ العلوم السياسية. ويمكن إساءة فضل التنوع المناطقي الذي تحقق في قائمة الموقعين إلى جهود فهد العريفي في الرياض وعلي الدميني في المنطقة الشرقية. ونلاحظ أن القائمة المقترحة، ثم قائمة الموقعين، احتوت أسماء قليلة من شريحة الشباب ولم تضم أي امرأة، والسبب أن مناقشات تلك المرحلة لم تتح لأصحاب العريضة التفكير في هذا الخيار، فجاء رد المرأة السعودية مجلجلاً على هذا الاستبعاد!

بدأت عملية جمع التوقيعات، ولكن حدثاً حصل في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1990، وتُر الأجزاء السياسية في المملكة إلى حد بعيد، وهي المحتقنة من الأصل في ذلك الوقت، حيث قادت 47 امرأة في الرياض (منهن: د. عزيزة المناع، د. عائشة المناع، د. سهام الصويغ، د. نورة أبا الخيل، د. فوزية البكر، د. سعاد المناع، د. منيرة الناهض، د. هند الناهض، د. بدرية الناهض، د. آلف فودة، د. نضال الأحمد، مديحة العجروش، سلطنة البكر، مشاعر البكر، وفاء المنيف، منيرة القنييط، منيرة المعمر، منيرة الكنعان، حصة آل الشيخ، نورة الصويان، نورة العذل، فوزية العبد الكريم، وداد السنان، جوهره المعجل) 14 سيارة انطلاقاً من موقف السيارات عند أسواق التميمي في طريق الملك عبد العزيز مروراً بطريق الأمير عبد الله ثم شارع العليا فشارع العروبة ثم

حين تسربت تفصيلات العريضة أعلن الملك فهد عن قرب صدور الأنظمة الثلاثة ومراجعة كل أنظمة الدولة

مرة أخرى إلى طريق الملك عبد العزيز بهدف أن يتقبل الناس رؤية نساء يقدن السيارات. وهنا انتقل إلى ما روتته د. عزيزة المناع في لقاءها المطول الذي أجراه د. عبد العزيز قاسم بتاريخ 5 كانون الثاني/يناير 2004 في صحيفة (المدنية): «أذكر أن الوقت كان عصراً، والطريق خالياً نوعاً ما، فاتفقنا الجولة الأولى دون أن يشعر بنا أحد، فقمنا بجولة ثانية على الخط المتفق عليه ذاته، وعند عودتي إلى طريق الملك عبد العزيز رأيت صف السيارات النسائية التي سبقتني وقد أوقفت إلى جانب الطريق وأحاط بها بعض سيارات المرور وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فسألت زميلتي في السيارة حصة آل الشيخ: ما رأيك يا حصة، هل نواصل السير أم نتوقف مع الموقوفات؟ فكان رأيها أن نقف معهن، فتوجهت بالسيارة ووقفت في صف السيارات الواقفة... لأنني كنت وما زلت لا أرى نفسي أمارس خطأ أتصل منه». وتضيف المناع: «بعد دقائق من إيقافنا طلب منا التحرك بالسيارات للوقوف في مكان آخر، فقدنا سيارتنا تشق لنا الطريق سيارات المرور إلى أن وصلنا مكاناً خالياً فطلب منا التوقف عنده. وهناك أمرنا بالتخلي عن مقعد القيادة والجلوس في المقعد الخلفي وتولي قيادة كل سيارة شرطي ركب إلى جانبه رجل من الهيئة، ثم قيدت السيارات ونحن في داخلها إلى مركز شرطة العليا. كان رجال الشرطة بلا استثناء مهذبين في التعامل معنا، أما رجال الهيئة فقد تفاوتوا في سلوكهم، وكانت تجربة راكبات كل سيارة تختلف عن الأخرى، فبعضهن ذكرن أنهن اضطررن طيلة الطريق إلى سماع أقذع الشتائم والصفات تصب عليهن من الرجل الراكب معهن، وبعضهن ذكرن عكس ذلك. وبعدما وصلنا إلى مركز الشرطة جمعنا في غرفة صغيرة لا تتجاوز مساحتها 12 متراً، وكنا سبعة وأربعين امرأة، ثم بدأ استدعائنا للتحقيق، وبقينا في ذلك المكان إلى فجر اليوم التالي حيث طلب منا كتابة تعهد بعدم قيادة السيارة أو الركوب في سيارة تقودها امرأة وتم صرفنا بعد ذلك».

إثر هذه المسيرة، فصلت الموظفين والأكاديميات المشاركات من أعمالهن (لمدة قاربت الثلاث سنوات) وشن عليهن تيار الصحوة هجوماً هائجاً عبر منابر المساجد وشرائط الكاسيت اتهمن عبه بالكفر والعمالة لدول أجنبية مع تشكيك، غير أخلاقي، في أخلاقهن وسلوكهن! وهنا تجدر الإشارة إلى أن المصور الفوتوغرافي الراحل صالح العزان (الكاتب الصحافي المعروف)

التقط بعض الصور لهذه التظاهرة وفقد حريته بسبب ذلك قرابة الستة أشهر! ورغم التوتر الذي أضفته المسيرة وتداعياتها على المناخ السياسي، إلا أنها عززت مشروعية العريضة وضرورة مطالبها وعجلت بإنهاء جمع التوقيعات عليها، وبعد استكمال التوقيعات وصلت، على نحو أو آخر، تفصيلات العريضة إلى صناع القرار، فصرح الملك فهد بتاريخ 27 نوفمبر 1990 كما نشرت صحيفتا (الشرق الأوسط) و(عكاظ) عن قرب صدور النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق، وأضاف الملك: «كل أنظمتنا الحالية في وقتها كانت من أجل ما يكون... أما اليوم فهي بحاجة إلى إعادة نظر من أولها إلى آخرها».

كانت هناك العديد من الإشارات بشأن تسرب العريضة إلى صناع القرار قبل نشرها. يقول المناع: «التقينا أنا والطيب بربيع دحلان (وكيل إمارة مكة) في سيارته قرب مقر شركة (تهامة) وقال لنا: عربضتكم على مكاتب صناع القرار وعليها أسماؤكم لذا لا ترسلوا أي شيء». ويضيف علي الدميني: «استدعاني سليمان العلواني (المدير العام للمباحث في المنطقة الشرقية) في جلسة ودية قبل تسرب العريضة وتحقق من أسماء الموقعين، وقال لي: لا داعي لأن ترسلوها لأنها وصلت».

وفي يوم الخميس 29 تشرين الثاني/نوفمبر، دخل محمد سعيد طيب إلى مجلس محمد عمر العامودي متائباً، كالعادة، ملف العريضة من أجل بحث كيفية إرسالها للملك (حيث قرر أصحاب العريضة انتقاء ثلاثة يكلفون بهذه المهمة)، ولكن (العامودي) قال له: «كاشو... لقد قضى تصريح الملك فهد على خطابنا...» رفض الطيب التراجع عن بث العريضة. وبعد التشاور مع مجموعة من الموقعين، سربها إلى صحيفة (الأهالي) المصرية، التي كانت من أبرز صحف المعارضة في مصر، لتنتشر نصها في كانون الأول/ديسمبر 1990 تحت عنوان: «شخصيات سعودية تطالب الملك فهد بالإصلاح: إعادة النظر في نظام الحكم والإعلام ووضع المرأة... تأسيس مجلس للشورى والإسلام في حقوق المواطنة». المناع له رواية مكملة، إذ يقول إن العريضة تسربت قبل صحيفة (الأهالي) إلى مجلة «الجزيرة الجديدة» في لندن (كانت تصدرها هناك المعارضة السعودية قبيل المصالحة المشهورة بينهم وبين الملك فهد) التي نشرت مسودتها الأولى ومسودتها النهائية بالكامل وكل أسماء الموقعين... بعدها اتصل مسؤول في الديوان الملكي بالدكتور محمد عبده يمانى (وزير الإعلام الأسبق)، وقال له «لا داعي لأن ترسلوا شيئاً لقد وصلت رسالتكم وستصدر الأنظمة الثلاثة قريباً». من جهته أكمل الطيب روايته قائلاً: «من جهتي لم أسمع عن أي أصداء ولم يستدعنا أحد أو يسألنا أحد، ولم يرسل الخطاب رسمياً بالمرّة، ولكن نشره في صحيفة (الأهالي) حقق ردة الفعل المطلوبة وأكثر... ويسجل، لكل الموقعين، صفحة مضيئة ومشرفة... هم جديرون بها».

ومن الضروري أن نشير هنا إلى أنه بعد بث العريضة حاول بعض أصحابها أن تكون هذه التجربة مقدمة لتأسيس كتل سياسي يجمع الموقعين عليها، ولكن هذه الفكرة لم تكلل بالنجاح!

كيف انتهت قصة العريضة المدنية ومتى؟ نستطيع أن نقول إنه حين أصدر الملك فهد في 1 آذار/مارس 1992 النظام الأساسي للحكم ونظام الشورى ونظام المناطق، كان توقيعهم على هذه الأنظمة إعلاناً عن القرارات الأهم، من وجهة نظري، في مسيرة الدولة السعودية الثالثة لتكون درة عهده... وأحد الجسور الناضجة والمطلوبة إلى مفهوم (الدولة)... وبرهاناً على أن استجابة الحاكم لمطالب المواطنين أحد مظاهر قوة النظام وأسبابها، وفي الوقت نفسه، عكست تلك القرارات تحولاً فاصلاً في المجتمع السعودي ووجهاً مشرقاً للنتائج الإصلاحية.

وفي البدء والختام، كانت كلمة ألقاها أحمد صلاح جمجوم متكئاً على حديث نبوي مرفوع: «من أعان ظالمًا سلطه الله عليه»!

* صحافي سعودي